

اليقظة التكنولوجية، الشفافية، الفساد: أي علاقة؟

بلقاسم بن روان.

كلية علوم الاعلام والاتصال / جامعة الجزائر "3".

ملخص:

نعيش اليوم مرحلة تاريخية أضحت فيها الاقتصاد بمفهومه الواسع هو القاطرة التي تجر كل المنظومات الأخرى، فغياب التفكير النقدي والابداعي المبني على المبادرة و حرية التفكير وكسر قيود الجمود والشفافية في التعامل مع قضايا المجتمع، خلق لدينا مؤسسات مصابة بعطب دائم لا يستقيم إلا باستقامة رؤيتنا ومقاربتنا لتنمية وطنية مشبعة بمبادئ المصلحة العامة والخدمة العمومية والشفافية في إدارة وتسيير الشأن العام، فالمؤسسات اليوم في حاجة إلى تحديث آليات عملها ومقارباتها لمشاكل وأزمات المؤسسات، التي تحولت إلى أزمة مجتمعية مزمنة، وهذا عبر إدماج المفاهيم المعرفية والعلمية في البرامج التكوينية والبحث العلمي وربطها بمنظومة الاقتصاد حتى نتمكن فعلا من الحديث في خطابنا وممارستنا عن اليقظة التكنولوجية.

الكلمات الدالة: التنمية، النقل التكنولوجي، اليقظة التكنولوجية، الشفافية، الفساد، المثقف العضوي، الخدمة العمومية، إدارة الشأن العام.

Résumé :

Nous vivons aujourd'hui, une étape historique où l'économie, au sens large, joue un rôle primordial dans le processus de développement des sociétés et des organisations en ce sens où elle constitue la principale locomotive qui tracte tous les autres systèmes. Dans cette optique l'absence d'une pensée critique, créative, basée sur la liberté de pensée, la capacité de prendre des initiatives, la volonté d'innover et la transparence dans le traitement des problèmes communautaires, se traduit inévitablement par une sclérose et une inertie qui touche tous les pans de la société. D'où le besoin pour toutes les institutions d'œuvrer à actualiser leurs approches pour contrer les problèmes et les crises institutionnelles. Et ce, par la mise en place d'une veille technologique nécessaire au développement, à la cohérence et à la stabilité des institutions dans leur ensemble.

توطئة:

نحن في حاجة إلى مكتسبات المعرفة العلمية الحديثة من أجل تحديث عقولنا، وليس هناك من سيقوم بهذه العملية غير الفاعلين ضمن هذه الثقافة والمشتغلين في حقول الفكر والنقد بالجامعة ومراكز البحث، أرغب في هذه الورقة البحثية التساؤل عن موقع الجزائر في منظومة العولمة الرأسمالية ، وهذا من خلال التفكير في المقاربة التنموية في الجزائر والسياسات المتبعة في توظيف **اليقظة التكنولوجية** في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية بقراءة ونقد هذه السياسات ، وكيف أنتجت علاقات اجتماعية تتطوي على الكثير من التمييز والتراتب والفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

التحليل:

أدى غياب الشفافية في الممارسة اليومية للفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى ترسيخ الفساد والرشوة ، وتحولهما إلى آلية تسيير وتسلط ، الأمر الذي يحيلنا الى تقديم الفرضية التالية: **"لا يمكن ولا يصح توظيف اليقظة التكنولوجية في مجتمع تنعدم فيه الشفافية في الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"** ، باعتبار أن اليقظة التكنولوجية، تعني مداومة الرصد و الاستماع و الانتباه إلى ما يجري في العالم الرأسمالي المتطور، خاصة في ميدان المعلومات و الميدان التكنولوجي بصفة عامة، و من معاني اليقظة و أبعادها أيضا التعرف على كل المعارف و المستجدات العلمية و التكنولوجية التي من شأنها أن تكون في فائدة التنمية الاقتصادية ، مع اختصارها للوقت و تقليص التكاليف المتعلقة بمجهودات البحث، نحن لسنا مطالبين بالقيام باكتشافات جديدة ، نحن مطالبون **بنقل** هذه التكنولوجيا وحسن استغلالها ودمجها في منظومتنا الاقتصادية ، خاصة و أن الأمر لا يتعلق اطلاقا برفض النقل عن الغير الذي يعد اليوم مكابرة صبيانية و أمرا مستحيلا ، بل يتعلق الأمر بمستوى الناقل للتكنولوجيا وهدفه من نقلها، أي درجة وعيه لما ينقله وبالحذف الذي ينقل من أجله خاصة فيمكننا أن ننقل من أجل الابداع كما يمكننا أن نقل من أجل النقل ، أي أن نعيش حالة على غيرنا تابعين له. بل إن الغاية القصوى من النقل هي بعبارة مجازية نقل الابداع الذي هو جوهر تفوق غيرنا ، وليس نقل الحلول الجاهزة التي هي في النهاية إعادة انتاج ذاتي **للتبعية**، نحن في حاجة الى رؤية فلسفية تتبنى مفهوم الثقافة المكتملة والمستقلة والتي تحتاج بالضرورة للوجود المتزامن لثلاثة نماذج ضرورية وفاعلة في آن واحد هي:

انظر " غرامشي " « Antonio Gramsci 1891- 1937 » (1)

- 1- النموذج المبدع.

- 2- النموذج المنظم.

- 3- النموذج المعلم.

وأن غياب أي نموذج من هذه النماذج الثلاثة ، ولا سيما **النموذج المبدع** يؤدي بالضرورة إلى عطب حضاري ، يمهّد الطريق إلى التبعية الثقافية والاقتصادية ويفتح باب الاحتواء من طرف الغير (2)، إن رصد ما يدور حولنا في الميدان التكنولوجي والعلمي والمعلوماتي يقتضي قدرا كبيرا من الشفافية والعدالة والعقلانية في تسريح وإدارة المعلومات بحرية وبدون ابتزاز أو ضغوط ، ان الابتزاز والتعسف في استخدام سلطة احتكار المعلومة خارج النصوص التشريعية هو الذي يؤسس للفساد وللرشوة ، والمقصود بالفساد حسب تعريف " منظمة الشفافية الدولية " التي تعد أكبر منظمة غير حكومية لمحاربة الفساد هو " سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية" وتصدر هذه المنظمة تقريرا سنويا عن الشفافية والفساد في العالم ، وغالبا ما تصنف معظم الدول العربية ضمن أكثر بلدان العالم فسادا وأقلها شفافية في الحكم والإدارة واتخاذ القرارات خاصة ما يتعلق منها بإدارة الأموال من استثمار وتمويل وإقراض ومناقصات وغير ذلك من إدارة المال والأعمال ، كما تبين تقارير منظمة " الشفافية الدولية" أن هناك علاقة سلبية بين ممارسة الفساد والشفافية حول إدارة الأموال والأعمال، حيث تكونت في المجتمع اتجاهات استسلامية نحو الفساد وأصبح ينظر إلى ممارسته على أنه واقع فرض نفسه من الصعب تجاوزه أو تغييره ، ومن الأحسن للفرد أن يتكيف مع هذا الواقع رغم أنه يبقى مرفوضا من النواحي الأخلاقية والقانونية، ويشير « Pierre Lascombes » لاكوم 2003 إلى أن الكثير من رجال الأعمال يعتبرون الرشوة سلوكا مبررا بدعوى مصلحة المؤسسة التي يشرفون عليها، ويذهب « Yves Mény » « ميني 1997 » إلى أبعد من ذلك حيث يعتبر الفساد في أي نظام ظاهرة ، ليست على هامشه وإنما تتعايش معه وتتغذى من نقاط الضعف فيه ، وتتسرب داخله وتستند إلى آليات وقيم النظام ذاته (4) ، وقد أفاد تقرير " منظمة الشفافية الدولية" عن مؤشر مدركات الفساد 2017، الذي يضم 180 دولة وإقليما حول العالم، بصدارة نيوزلندا التي جاءت كأكثر دول العالم نزاهة ، وجاءت البحرين في المرتبة 103 عالميا في مؤشر مدركات الفساد، وجاءت الكويت في المرتبة 85 عالميا، و ليبيا احتلت المرتبة 171 عالميا، تليها موريتانيا في المرتبة 143 عالميا ، ثم الجزائر في المرتبة 112 عالميا ، والمغرب في المرتبة 81 عالميا ، وتونس في

المرتبة 74 عالميا، أما مصر فاحتلت المرتبة 117 عالميا. (4) ، وبحسب دراسة لباحثين عرب نشرت في مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت بعنوان: مؤشر الفساد في الأقطار العربية ، اشكالية القياس والمنهجية ، أنه يمكن رصد وقياس الفساد نظريا من خلال طريقتين:

- 1- الأقيسة الموضوعية ، وتقوم على المؤشرات التي تعكس ما تم كشفه وليس ما حدث فعلا. وميزتها أنها تقدم بيانات يمكن اخضاعها للتحليل والخروج منها باستنتاجات ، وذلك مثل إحصاءات عمل أجهزة الرقابة ومؤشرات أجهزة النيابة المتصلة بالادعاء ومعدلات الادانة القضائية واسترداد مدفوعات الفساد والثروات غير المشروعة.
- 2- الأقيسة الادراكية التي تحاول رصد الانطباعات عن الفساد من خلال مقاييس للرأي العام ، مثل الأقيسة التي تصدرها المؤسسات الدولية المهمة بالموضوع والمؤسسات المعنية بالفساد والشفافية (5).

و لا يتسع المقام هنا للحديث عن التجاوزات والجرائم الاقتصادية ذات العلاقة بالفساد البيروقراطي وبالرشوة ، يكفي لمن يريد أن يطلع ويعلم أكثر أن يقوم بدراسة وتحليل ما تنشره فقط الصحافة اليومية والاعلام الجزائري على حجم وخطورة هذه الجرائم المعروضة وغير المعروضة على المحاكم ، لذا أتصور أن هناك علاقة ما بين اليقظة التكنولوجية والشفافية ، حسب جاكوبياك " (Jakobiak François) " فإن اليقظة التكنولوجية هي " عبارة عن عمليتي ملاحظة و تحليل للمحيط متبوعة بعملية أخرى للبث المركز للمعلومات التي تم انتقاؤها و معالجتها حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات (6) .

كبداية يوضح هذا التعريف أهمية ملاحظة المحيط، أي متابعة ما يجري فيه ثم بعد ذلك تحليل معطيات هذا المحيط وأخيرا بث المعلومات التي تمت معالجتها ، ثم إيصالها إلى مختلف مستويات اتخاذ القرارات داخل المؤسسة ، كل هذه المراحل الثلاثة من الملاحظة الى المتابعة الى البث إلى أهم مرحلة وهي اتخاذ القرار العقلاني والمؤسس على معطيات علمية صحيحة يهدف الى خدمة المصلحة العامة للمؤسسة بعيدا عن خدمة المصالح الفئوية الضيقة لمن يبتزون مواقعهم التي خولت لهم احتكار المعلومات والتحكم فيها ، كل هذا يحتاج الى قدر كبير من الشفافية. وعليه هل هناك من فائدة في الحصول على تلك التجهيزات دون إمكانية الاستفادة منها و استخدامها لصالح التنمية الوطنية ولصالح المواطنين و المؤسسات العلمية و الاقتصادية؟ هل هناك مبررات موضوعية في الحرص على اقتناء آخر المبتكرات العلمية و الإبداعات

التكنولوجية دون أن تكون هناك قدرات وكفاءة للدمج وللاستقبال و التحكم و الملاءمة والتكيف مع
الوضعية المحلية لمؤسستنا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وحتى السياسية ؟ أم أن الأمر ينتهي فقط
بإنجاز صفقات تجارية مع متعاملين أجنب ، دون التفكير في دمج هذه التكنولوجيات ضمن استراتيجية
شاملة قادرة على ربط كل منظومة الاقتصاد بعملية التنمية الوطنية ، الامر الذي يخلق ديناميكية
اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية تنعكس ايجابا على سوق العمل وعلى مستوى التشغيل، وتنعكس
أيضا على نوعية البحث العلمي وتطويره وربطه بمنظومة الاقتصاد والصناعة ، مما يسهم في تحسين
الايضاح الاقتصادية والاجتماعية للفئات الاجتماعية ، ويرفع من قدرتها الشرائية ، تلك الفئات التي
استفرت وتأثرت بالسياسات النقدية لصندوق النقد الدولي وبالأثار السلبية المجحفة للعولمة الليبرالية
الزاحفة والمهيمنة.

ثم هل السياسات المنتهجة تسمح بالاستفادة من مزايا هذه التكنولوجيات ؟ إن الملاحظات الميدانية
والممارسة اليومية للأغلبية المؤسسات الوطنية تؤكد بأن هناك اختلالات كبيرة بين الاموال المصروفة
لاقتناء هذه التكنولوجيات والاستفادة الفعلية من مزايا هذه التكنولوجيات ، وعليه فالحديث عن يقظة
تكنولوجية في المجتمع الجزائري يتطلب الكثير من الحذر والانتباه المعرفي ، بمعنى ، هل سياسة التنمية
الوطنية الحالية تسمح لنا بالقيام بالتأسيس ليقظة تكنولوجية ، وهل السوق الجزائري هو سوق رأسمالي ينتج
التنافس والتميز الأمر الذي يستدعي اليقظة في نظام اقتصادي غير يقض فاقدا للقدرة العلمية والبحثية
والهيكلية والتنظيمية التي تؤهل لمثل هذا النوع من اليقظة التكنولوجية تحسبا لتوظيفها توظيفا ينعكس
ايجابا على أداء المؤسسات الاقتصادية وعلى النسق التنموي الوطني بصفة عامة.

إن فعالية نظام المعلومات في الاقتصاد الرأسمالي المصنف باقتصاد المعلومات ، مرتبطة بدرجة
الانسجام بين كل مكوناته و أجزائه ، و لهذه المكونات و الأجزاء جوانب مادية والتي تتعلق بالهيكل
القاعدية التي تتولى عملية التعامل بالمعلومات و التي تتضمن كلا من الاستقبال، المعالجة، الاحتفاظ و
النشر، و أخرى تنظيمية و إدارية تشمل طرق التنظيم و أساليب العمل و مختلف الإجراءات ، التي
تضمن الوثائق الجيد و التدفق العادي و الملائم للمعلومات .

وهذان هما الجانبان الذين يشكلان الحلقة الضائعة والمفقودة في السياسة التنموية الوطنية ، الفاقدة
للمقاربة النسقية التي تعتمد الترابط والتفاعل والتبادل، والفاقد للشفافية في الميدان الاقتصادي ، هذا الخل

مردّه إلى عجز معرفي ونظري ، واستهانة بالمصلحة العامة والولاء للوطن كقيمة أخلاقية عليا ، وأيضا غياب فاضح للكفاءة الادارية والعلمية والمعرفية التي لها القدرة على الربط بين كل مكونات النظام المجتمعي ، أي الربط بين الانساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ، أي التعامل مع المجتمع باعتباره كيان واحد يتأثر ببعضه البعض ، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تدعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ، كما عبر عن ذلك بصق سيد الخلق محمد رسول الله صلوات الله عليه.

إن امتلاك التقنيات التكنولوجية والتجهيزات الحديثة والانخراط في شبكات المعلومات عبر الأقمار الصناعية ، دون التحكم في الاستخدام التي تنعكس نتائجها على فعالية النظام التنموي هي مسألة لا طائل ولا جدوى منتظرة منها ، وتبعد كل يوم المجتمع بمختلف أنساقه الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من عملية التملك " appropriation " لهذه التقنيات ، وتضحى كل الجهود المالية هدر للمال العام واسراف في إدارته و مساس بحقوق المجتمع وبحاضر ومستقبل الأجيال القادمة.

وأخيرا:

سوف أقتصر على ذكر أربعة اختلالات أساسية أعتبرها (7) مسؤولة عن هذه الاوضاع التي سبق الإشارة إليها، مع التنبيه في هذا المقام أن هناك متغيرات أخرى أنتجت هذا الوضع الشائك والمعقد والتي لا يمكن التطرق إليها للأسباب منهجية وضيق في المجال:

- المستوى الأول: ما تم صرفه من أموال طائلة في اطار رفع القدرات العلمية و التكنولوجية، عبر استيراد عدد هائل من التجهيزات التكنولوجية والتقنية من دون أخذ الإجراءات العملية اللازمة لدمجها دمجا عقلانيا ، لم يساهم في التخفيف من الفجوة التكنولوجية والرقمية بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، بمعنى أن هناك تفاوت في مستوى وحجم الاستفادة بين المؤسسات ، وبنفس الدرجة نجد أن هذا التفاوت وهذه الفجوة موجودة ، بين الريف والمدينة وبين الاناث والذكور وحتى بين الفئات الاجتماعية المتفاوتة في دخلها المادي.
- المستوى الثاني: أنظمة الإبداع التكنولوجي القائمة، إن وجدت في الجزائر تفنقد إلى اليقظة الفعلية و عادة ما يقتصر الاهتمام بها بإنتاج خطابات سياسية حولها بقصد ممارسة التضليل وإبقاء الحال على حاله فالعبرة ليست بالكم أي بعدد هذه التجهيزات التكنولوجية بل العبرة بالكيف أي بسبل الاستخدام والتوظيف والتملك.

- المستوى الثالث: نظم المعلومات و شبكات الاتصال، في السنوات القليلة الماضية، أقدمت الجزائر على الاستثمار في مجالي الاتصالات والتكنولوجيات كالأقمار الصناعية و كذلك المعلوماتية عن طريق الاشتراك في شبكة الأنترنت غير أن ما يلاحظ بصفة عامة أن هذه القدرات والوسائل الى حد الساعة لم تؤدي الى تحسين تدفق المعلومات في المؤسسات، الاقتصادية و في المجتمع فالكمل يشككي من خدمات الانترنت وفعالية الشبكة رغم أن السعر المدفوع لهذه الخدمة ليس بالهين ، هناك دول رأسمالية تقدم هذه الخدمة مجاناً، كما أن شبكة الاتصالات و نظام المعلوماتية المذكورين لا يعوضان تماماً الحاجة إلى مزاولة اليقظة التكنولوجية باعتبارها نشاط لا يمكن الاستغناء عنه في عالم ليبرالي معولم تسوده منافسة شرسة لا بقاء فيها للضعفاء.
- المستوى الرابع قلة وضعف الهياكل: غياب جهاز تابع لوزارة الصناعة أو غيرها يتعامل وينسق مع المتعاملين الأجانب في الخارج، يتولى إدارة كل ماله علاقة بالنقل التكنولوجي والمسائل المرتبطة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة بشكل جاد و فعال إن وجود الملحقات الثقافية في بعض السفارات، لا يسد الحاجة التكنولوجية للمؤسسات ولا يسهم في تحسين قدراتها التنافسية ، بالإضافة إلى غياب شبه تام لمؤسسات للترجمة العلمية و التكنولوجية في الجامعات و مراكز البحث، فالكتب العلمية و التكنولوجية و براءات الاختراع على وجه الخصوص لا تتم ترجمتها بشكل أوتوماتيكي و فوري.

الهوامش:

1- Gramsci a écrit plus de 30 cahiers durant son emprisonnement. Ces écrits, connus sous le titre de Cahiers de prison – **Intellectuels et éducation**, Gramsci s'est intéressé de près au rôle des intellectuels dans la société. Il disait notamment que tous les Hommes sont des intellectuels, mais que tous n'ont pas la fonction sociale d'intellectuels. Il avançait l'idée que les intellectuels modernes ne se contentaient pas de produire du discours, mais étaient impliqués dans l'organisation des pratiques sociales. Ils produiraient le sens commun, c'est-à-dire ce qui va de soi. Ainsi les intellectuels engagés aux côtés de la classe ouvrière joueraient un rôle majeur en produisant des évidences qui détruiraient le sens commun produit, selon lui, par la bourgeoisie. Il établissait de plus une distinction entre une « intelligentsia traditionnelle » qui se pense (à tort) comme une classe distincte de la

société, et les groupes d'intellectuels que chaque classe génère « organiquement ». Ces intellectuels organiques ne décrivent pas simplement la vie sociale en fonction de règles scientifiques, mais expriment plutôt les expériences et les sentiments que les masses ne pourraient pas exprimer par elles-mêmes. L'intellectuel organique comprendrait par la théorie mais sentirait aussi par l'expérience la vie du peuple.

.

2- عبدالرحمان بوزيدة ، قراءة ثقافية للأزمة ، مجلة الثقافة ، عدد 2 ، 1993.

3- مصطفى عشوي وآخرون، الوساطة والفساد في إدارة المال والأعمال: دراسة اقليمية مقارنة ، مجلة أفكار وآفاق ، العدد : 11، مارس ، 2011.

4- سياسة عربية ،الشفافية الدولية ، هذه الدول العربية الأكثر والأقل فسادا، اسطنبول الأناضول ،
[/https://arabi21.com/story/1073794](https://arabi21.com/story/1073794)

5- مجموعة باحثين ، مؤشر الفساد في الأقطار العربية ، اشكالية القياس والمنهجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ط: 1 ، 2010 ، بيروت.

6- Jakobiak, F. et Dou, H. (1992) : “ De l’information documentaire à la veille technologique pour l’entreprise ”, in : Desvals et Dou (eds.) pp. 1-45 ;

7- سعيد أوكيل، اليقظة التكنولوجية في البلدان النامية بين النظرية و التطبيق ، جامعة الجزائر ،
[http://www.webreview.dz/IMG/pdf/LaVeilleTechnologiqueDans Les Pays en Voie de
Developpement Entre la Theorie et la Concretisation.pdf](http://www.webreview.dz/IMG/pdf/LaVeilleTechnologiqueDansLesPaysEnVoieDeDeveloppementEntreLaTheorieEtLaConcretisation.pdf)